



مؤسسة فريدريش ناومن
من أجل الحرية



دعم لتقنية المعلومات
وحدة البحث

ببلوجرافيا الحركات الاجتماعية في مصر

بيانات الحركات، والكتابات النظرية عنها

باحث رئيسي: أحمد خير

الفهرس

أولاً: الكتب 3

ثانياً: البيانات 12

12.....	حركة 20 مارس من أجل التغيير
35.....	بيانات حركة عمال من أجل التغيير
50.....	الحملة المصرية من أجل التغيير
62.....	حركة أطباء من أجل التغيير
65.....	الجماعة الوطنية للدفاع عن ثروة مصر
67.....	"الحركة المصرية من أجل الديمقراطية" (شركاء)
72.....	اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية
115.....	جماعة تضامن
126.....	أطباء بلا حقوق
138.....	حركة طلاب بلا حقوق
139	شباب 6 إبريل
141.....	صحفيون من أجل التغيير
143.....	طلاب من أجل التغيير
144.....	عمال الاسبستوس
146.....	عمال غزل المحلة
147.....	لجنة التضامن العمالي
152.....	لجنة التضامن مع عمال الاسبستوس
156	محامون من أجل التغيير
158.....	نادي أعضاء هيئة التدريس - جامعة القاهرة
161	حركة 9 مارس
173	حركة أدباء وفنانون من أجل التغيير
179.....	الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايه)

أولاً: الكتب

• اسم الكتاب: الإصلاحيون الجدد (تطوير نظام مبارك السياسي)

المؤلف: د. جهاد عودة

الناشر: دار الحرية للصحافة والطباعة، سلسلة كتاب الحرية

تاريخ النشر: 2007

تتناول الدراسة بصورة موسعة كافة الحركات السياسية الموجودة على الساحة المصرية، سواء الحزبية، أو الحركات الاجتماعية، المعارضة، والمؤيدة للنظام. من خلال تناول البرامج المعلنة لكل التيارات، ومقارنتها ببعضها البعض.

ويتناول الفصل الأول مفاهيم التحول الإصلاحي، من الجانب النظري، مع عمل تحليل لنظام مبارك، من بداية سنوات حكمه، وحتى لحظة الكتابة. ويتناول الفصل الثاني حركة افسلاح، أو التغيير التي تجري في الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم). فيما يتناول الفصل الثالث العلاقة بين تحقيق الديمقراطية، وسياسات النظام لتحقيق الأمن العام (من وجهة نظر النظام)، وأثر الديمقراطية على تحقيق الأمن. ويعقد المؤلف في الفصل الرابع مقارنة واسعة بين السياسات العامة للحزب الوطني، وأحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، والوفد، وحزب الوسط (تحت التأسيس). فيما يفرد الفصل الخامس لتناول علاقة جماعة الإخوان المسلمين بالإصلاح السياسي في مصر. ويعتبر الفصل السادس واحد من الفصول الرائدة في تناول حركات التغيير في مصر، ليس فقط لتوسعه في تناول أكبر عدد ممكن من الحركات، ولكن أيضاً لأنها واحدة من المرات القلائل التي يتم تناول الجماعات المؤيدة للنظام بالإضافة للجماعات المعارضة التي يلقي عليها الضوء دوماً. وهي وإن كانت جماعات تتلقى دعماً مباشراً من النظام، وعادة ما يكون مؤسسيها أعضاء في الحزب الحاكم، إلا أن تناول برامجها، وبياناتها التأسيسية في هذا العمل يعتبر سابقة لم تتكرر في أية أعمال أخرى تناولت الحركات الاجتماعية في مصر.

وبصورة عامة يتناول العمل قضية الإصلاح السياسي في مصر، محاولاً رسم أوسع صورة ممكنة للمشهد السياسي المصري الحالي.

• اسم الكتاب: رفة الفراشة

المؤلف: أحمد بهاء الدين شعبان

جهة النشر: مطبوعات كفاية

تاريخ النشر: 2006

يتناول الكتاب "حركة كفاية"، على يد أحد مؤسسيها، المؤلف نفسه، والعمل لا يتناول الحركة بالتحليل، بل هو عمل دعائي، من مطبوعات الحركة نفسها. ويمكن اعتماده كأحد الروافد الممكنة لتحليل طبيعة الحركة، وتصوراتها عن الوضع القائم. ولا يمكن البعد بالكتاب كثيراً عن الحالة الدعائية، والتي يمكن وصفها بأنها "بيان" مطول عن الحركة، ومبررات وجودها، والأثر المتوقع منها. ويعتمد المؤلف على نظرية "تأثير الفراشة" المبنية على وجود حدث بسيط، يولد سلسلة متتابعة من الأحداث المتتالية التي تساهم في التغيير. حيث يكون تأثير الأحداث المتتالية متفوقاً بمراحل على الحركة الأولى التي تمثل هنا شرارة البدء لمتوالية من الأحداث التي تؤدي في نهاية المطاف لإحداث تغيير جذري في طبيعة المجتمع الذي تحدث به.

• اسم العمل: ورشة عمل "أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربى؟"

-مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

-المشاركة فى الورشة العديد من الكتاب والباحثين والصحفيين.

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان "أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى؟"تناول فيها العديد من المناقشات والقضايا الخاصة بخبرة حركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى، ومقارنتها بما عرفتته حركات التغيير الديمقراطى فى أوروبا الشرقية.والهدف من هذه المقارنة هو معرفة الأسباب التى أدت الى نجاح تجربة أوروبا الشرقية فى حدوث تغيير ديمقراطى وفشل التجربة العربية فى عمل هذا. وما هى الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية حتى تستفيد منها التجربة العربية.

وكانت المحاور الأساسية للورشة:

- 1-نمذج التحول الديمقراطى فى أوروبا الشرقية.
- 2-تباين التجارب فى أوروبا الشرقية عن الخبرة العربية.
- 3-سمات حركات التغيير الديمقراطى العربية.
- 4-الدروس المستفادة لحركات التغيير الديمقراطى العربى.
- 5-نحو مداخل استراتيجية للتحول الديمقراطى فى العالم العربى.

• اسم العمل: ورشة عمل "أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربى"؟

ورقة بحثية: "ولكن من يتحدث بأسم الشباب؟"

الشباب وحركات التغيير.... ما بين المشاركة الفعلية والاستخدام الرمزي.

الباحث: عمرو عبد الرحمن.

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع المشاركة الشبابية في حركات التغيير وكانت الفكرة الرئيسية هي أن الحديث الصائب عن الشباب في علاقته بحركات التغيير لم يقتصر على حوار جدى مع هؤلاء الشباب أنفسهم والهدف الرئيسى من هذه الورقة البحثية هو الحوار المباشر مع الشباب الذين شاركوا في التغيير.

المحاور الرئيسية:

1-الديكتاتور العجوز وصعود المسألة الجيلية.

2-لماذا حركات التغيير بالتحديد؟

3-طبيعة الحضور الشبابى فى الأنشطة والفعاليات.

• ورشة عمل "أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في الوطن العربى"؟

ورقة بحثية: حدود الديمقراطية القومية:

الحركة المصرية من أجل التغيير " كفاية ".

باحث: سيف النصر اوى.

أ.د شريف يونس .أ. التاريخ بجامعة حلوان.

-تتحدث هذه الورقة البحثية عن إعادة توجيه المجال السياسى والإيديولوجى خارج سياسات الهوية التى حكمت المشهد المصرى منذ عقود. وعن دور حركة " كفاية" فى التغيير الديمقراطى فى مصر وكيف سطع نجمه لفترة ثم عاد ليندثر من جديد ويحل محله وجود الإخوان المسلمين.

المحاور الرئيسية:

1-كفاية:الماهية والنشأة.

2-تشكل حركة كفاية.

3-كفاية فى الميدان.

4-تراجع كفاية وآثرها.

• اسم العمل: الحركات الاجتماعية الجديدة.

المؤلف: فريد زهران.

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

طبعة: 2007.

فهرس:

-مدخل.

-الحركات الاجتماعية الجديدة: اين؟ ومتى؟ ولماذا؟.

-فى مصر متى ولماذا بدأت الحركات الاجتماعية الجديدة؟

-أضواء على بعض من أبرز وأهم الحركات الاجتماعية الجديدة.

*اللجنة الشعبية المصرية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطينى.

*الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية".

*الحملة الشعبية من أجل التغيير "الحرية الآن".

اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات.

الخاتمة.

يحتوى هذا الكتاب على الجابة على بعض التساؤلات الخاصة بالحركات الاجتماعية فى مصر، وما هى أبرز سماتها ومتى نشأت فى مصر وطبيعة وظروف نشأتها. وهل يوجد فى مصر حركات اجتماعية حقيقية كالتى ظهرت فى العالم بصفة عامة. وسنحاول معرفة ما هى أهم هذه الحركات وما الذى يميز نشاطها وماهى المطالب التى تتبناها. وهل قدمت هذه الحركات جديدة للحياة السياسية المصرية وهل سيكون لها مستقبل أم سوف تندثر.

• اسم العمل: "حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح"

خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي.

تقديم وتحرير: سامح فوزى.

المحتويات:

*تقديم البحث عن بديل ديمقراطى عربى. سامح فوزى.

*كلمة للأصلاحيين: "هل أن الأوان النقد الذاتى؟" بهى الدين حسن.

*الفصل الأول: خبرات من التغيير الديمقراطى من أوروبا الشرقية.

-أساليب واستراتيجيات الاحتجاج: النموذج السلوفاكى. دوسان أندروسك.

-الدروس المستفادة من التحول الديمقراطى فى أوروبا الشرقية. رؤية من أوكرانيا. دميترو بوتىخن.

الفصل الثانى: قراءة فى حركات التغيير فى العالم العربى.

*حدود الديمقراطية القومية... قراءة فى حركة "كفاية".

سيف نصر اوى-د. شريف يونس.

*إعلان دمشق والتغيير الديمقراطى فى سوريا. د. رضوان زيادة.

*تقييم ائتلاف إعلان دمشق. ياسين الحاج صالح.

*نجاح الأضراب وتعثرت الحركة! محمد القوماني.

*الفصل الثالث: المجتمع المدنى والتغيير السياسى.

*أنتفاضة القضاة المصريين. د. محمد السيد سعيد.

الأحزاب العلمانية فى العالم العربى: الصراع على جبهتين.

مارينا اوتوالى-د. عمرو حمزاوى.

الفصل الرابع: الأجيال الجديدة والاحتجاج المدنى.

*الشباب وحركات التغيير: ما بين طبيعة المشاركة الفعلية والتوظيف الرمزي. عمرو عبد الرحمن.

*أعلان دمشق بين الشباب والأعلام. سلام الكواكبي.

*المدونات المصرية والاحتجاج الاجتماعى السرياسى. إيهاب الزلاقي.

*الفصل الخامس:قراءة ختامية للمشهد.

أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي فى العالم العربى.

*الفصل السادس:الملاحق.

1-جدول أعمال ورشة العمل.

2-قائمة المشاركين.

*يحتوى هذا الكتاب على الرد على التساؤل الهام الذى فرضه ضرورة التغيير الديمقراطى وهو لماذا نجح الأوروبيون الشرقيون وفشلنا نحن العرب فى محاولات التغيير الديمقراطى.

كما يحتوى هذا الكتاب على ورشة عمل بعنوان "أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى"؟

الى جانب قراءة تحليلية للنقاشات التى أثارته المساهمات البحثية التى قدمت،وروى استراتيجيات يمكن أستخلاصها من المساهمات البحثية التى قدمت فى الورشة.بالأضافة للعديد من المحاور الأساسية فى مسألة التغيير والديمقراطية ما بين أوروبا الشرقية والعالم العربى.

• اسم العمل: الحركات الاجتماعية فى مطلع الألفية الثالثة (بين إشكاليات التنظير وتحديات العولمة والتغيير)

المؤلف: إبراهيم البيومي

جهة النشر: المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأربعون، العدد الثالث، سبتمبر 2003

ورقة بحثية، تتناول من الناحية النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية، والسياق التاريخي الذي نشأت به في الغرب، ودور الحركات الاجتماعية كبديل للأحزاب السياسية.

كما تتناول الورقة المكونات الهيكلية للحركات الاجتماعية الجديدة، ومعالم السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية، كتحالفات لا طبقية عابرة للإيديولوجيا، ورؤى الحركات للسلطة والديمقراطية وعلاقة المجتمع بالدولة. والورقة بصورة عامة تمثل تناولاً نظرياً بصورة تامة للحركات الاجتماعية في أدبيات علم الاجتماع الغربي.

• اسم العمل: الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي "حالة حركة كفاية المصرية"

جهة النشر: رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

المؤلف: أحمد سيد حسين محمد

إشراف: أ.د. كمال محمود المنوفي

رسالة ماجستير، هي الأولى من نوعها في الجامعات المصرية، التي تتناول الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر في مطلع الألفية الثالثة. وتتناول في الفصل الأول الجوانب النظرية لتعريف الحركات الاجتماعية والسياسية، من حيث النشأة والتعريف، والخصائص وآليات الأفل، والحركات الاجتماعية الجديدة.

ويتناول الفصل الثاني من الدراسة حركات التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي، من حيث ماهية الإصلاح السياسي كمفهوم نظري، ويستعرض الحركات الإصلاحية في أوروبا الشرقية من حيث الخبرات المتراكمة منها والدروس المستفادة من أنشطتها. ثم يتناول في المبحث النهائي حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي.

ويخصص الباحث الفصل الثالث والأخير من الدراسة لحركة كفاية. تحت عنوان "حركة كفاية والإصلاح السياسي في مصر"، ويستعرض في الفصل بيئة النظام السياسي المصري، ونشأة وخصائص حركة كفاية، وينهي الفصل برؤية تقييمية للحركة.

• اسم العمل: حركات الرفض والمقاومة الشعبية للنظم الاجتماعية في الشمال الأفريقي

الباحث: أ. حلمي شعراوي، أ. عزة خليل

جهة النشر: ورقة بحثية، مركز البحوث العربية والإفريقية

ورقة عامة تتناول أوضاع الحركات الاجتماعية في دول شمال إفريقيا في العقود الأربع الأخيرة، وتتخذ من مصر دراسة حالة رئيسية، حيث يستعرض العمل العناصر المشاركة في الحياة العامة السياسية من أحزاب سياسية شرعية، وحركات سياسية محجوبة عن الشرعية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني. كما تتناول البدائل المطروحة للتغيير السياسي من وجهات نظر رجال الأعمال، والمعارضين داخل النظام السياسي، والبدائل الإصلاحية المطروحة، والبدائل الراديكالية. ثم ترصد الورقة التحركات والاحتجاجات وأشكال المقاومة، من تحركات مطالبة بالتغيير الديمقراطي، وتحركات للفلاحون والعمال، ونشطاء النقابات المهنية، وتحركات النشاط على المطالب غير الفتوية، وسياسات الدولة في التعامل مع هذه التحركات، والمؤثرات الإقليمية والدولية على الحركة الحقوقية.

• اسم العمل: مصر إلى أين (توثيق حركة الإصلاح في مصر 2005-2007 واستقراء مستقبلها)

جهة النشر: مؤسسة ثروة مصر / تاريخ النشر: 2008

المؤلف: داليا زيادة، محمد الأقطش، تيسير عمر، بدر العبيدي

يهدف العمل لاستقراء فعالية الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر، ويتناول في عدة فصول جوانب مختلفة عن الحركات الاجتماعية التي ظهرت في مصر خلال الفترة المعنية بها الدراسة. الفصل الأول جاء بعنوان "المجتمع المدني في مصر... قلب شاب في جسد الوطن العجوز" كتبته الباحثة داليا زيادة، ويتناول بالرصد والتحليل الأسباب التي أدت لعودة ظهور المجتمع المدني كقوة اجتماعية مجدداً في مصر.

ويتناول الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "اليسار المصري... من أين وإلى أين"، الحركات التي أسسها ناشطون ذوي خلفيات يسارية من النخب المثقفة، والفئات التي ينحاز لها اليسار من عمال وفلاحين. زكتب الفصل الباحث محمد الأقطش.

ويتناول الفصل الثالث الدور الذي تلعبه حركة الإخوان المسلمين في الحركة الجديدة، وجاء تحت عنوان "الإخوان المسلمون والحراك السياسي في مصر". وكتبه الباحث تيسير عمر.

وتتناول الباحثة بدر العبيدي في الفصل الرابع الحركات المطالبة بالحريات الدينية في مصر، وجاء الفصل تحت عنوان "جربة العقيدة في مصر... ضرورة لإنجاح المسيرة".

وتناول الفصل الأخير حرية الإعلام في مصر اليوم، والدور الذي لعبته في انتشار الحركات الجديدة، ودور الإعلام الحر في دعم الحركات الاجتماعية.

• اسم العمل: ألوان الحرية الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم رؤية مصرية

جهة النشر: مكتبة الشروق الدولية. / تاريخ النشر: 2007

المؤلف: سامح فوزي

يتناول العمل الحركات الاجتماعية الحديثة في شرق أوروبا وتحديداً في صربيا وجورجيا وأوكرانيا، ومقدار الدور الأمريكي في الحركات الاجتماعية التي ظهرت في هذه البلدان. ويضع التجربة المصرية في مقارنة مع سياقها العالمي، مستعيناً بحركة "كفاية" كمثال لحركة تغيير وطنية. ثم يضع الكاتب تصوراً للتغيير في مصر، قائم على مراحل ثلاث، أولها "انتقالية" تقوم على تغيير الصيغة القانونية وغير القانونية الحاكمة للنظام السياسي، من

خلال توحيد المعارضة في جبهة واحدة، ويرأسها شخص غير حزبي مشهود له بالكفاءة. والثانية هي مرحلة "التأسيس للديمقراطية"، ويخوض فيها تحالف المعارضة الانتخابات لحصد عدد معقول من المقاعد، ثم بدء النضال السلمي بشتي صورته لتحقيق الحد المعقول والمرضي من معايير جودة الديمقراطية وتشجيع الناس علي التحرك، من أجل تغيير حقيقي. والمرحلة الثالثة مرحلة "ممارسة الديمقراطية"، وتبدأ بانتخابات جديدة تظهر فيها القوي السياسية والأحزاب هوياتها وتكتسب جماهيريتها، فتولد في مصر تعددية حقيقية، تمهد لانتخابات رئاسية تنافسية، وليس لعبة مكشوفة ينازل فيها البطل الأوحده مجموعة من الكومبارس.

ثانياً: بيانات الحركات

حركة 20 مارس من أجل التغيير

معا من أجل بناء "حركة 20 مارس من أجل التغيير"

مشروع البيان التأسيسي

تاريخ النشر 14 يولية 2003

على مدى الشهور والأسابيع السابقة على الهجوم الأمريكي الهامي على شعب العراق لم تترك شعوب العالم فرصة ولا أسلوب إلا واستخدمته للتعبير عن رفضها لتلك الحرب، معلنة بأنها لن تتخذ بالأسباب المعلنة لهذا الهجوم العسكري ضد شعب أجده الحصار والديكتاتورية لسنوات وعقود.. وان هدف تلك الحرب هو واضح ووحيد وهو إعادة رسم خريطة المنطقة بما يلبي مصالح الإمبريالية والصهيونية العالمية والهيمنة على مصير المنطقة العربية من أجل أفضل استنزاف لثرواتها.

ولم نكن، ومعنا المئات والآلاف من بنات وأبناء الشعب المصري، غائبين عن ساحة النضال ضد الحرب على العراق، مثلما لم نكن غائبين عن حركة التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضته الباسلة في أكتوبر 2000.. فاندلعت في مصر المظاهرات والاحتجاجات الواسعة والضيقة، بعضها جاء عفويا وبعضها جاء استجابة لدعوة القوى السياسية والديمقراطية والمستقلين الذين انتظموا في لجان التضامن والمقاطعة.

ورغم ما تعرضت له تلك المظاهرات من قمع أمني وبوليسي واعتقالات للنشطاء بين صفوفها إلا إن ذلك لم ينجح في إسكات الناس ولم ينجح في إرهابهم أو تخويفهم.. ورغم أن الاحتجاجات كانت في الأساس بدافع التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي، وإعلانا للعداء والرفض للتحالف الأمريكي الصهيوني ضد شعوبنا، إلا أن حركة مناهضة الحرب لم تخل من شعارات الرفض لما تعيشه البلاد من استبداد وفساد وتبعية وسياسات اقتصادية لم تأت سوى بالخراب والفقر والبطالة.. طالبت الجماهير بطرد السفيرين الإسرائيليين والأمريكي، وطالبت أيضا بحكومة حرة.. هتفت ضد العدوان وضد الإمبريالية والصهيونية.. وهتفت أيضا ضد الاستبداد والقهر، وضد الفساد والاستغلال.

ثم جاء يوم 20 مارس 2003 مع بداية الحرب العدوانية.. واندفعنا مثلما اندفعت جماهير العالم أجمع، إلى حيث منابر الشعوب للتعبير عن نفسها.. إلى حيث الاختبار الحقيقي للديمقراطية.. إلى الشوارع. نزلت الجماهير إلى شوارع القاهرة وواجهت قمع قوات الأمن، ثم نجحت في "تحرير" ميدان التحرير لمدة يوم.. منبرا شعبيا ديمقراطيا.. من ظهيرة الخميس 20 مارس حتى بعد منتصف الليل.. عشرات الآلاف من الناس في الشوارع.. حاملين اللافتات.. رافعين شعارات تحرير العراق من الغزو الأمريكي وتحرير مصر من الفساد وتحرير لقمة العيش من السرقة والنهب.

ولم يغيب عن نظام الحكم المصري ما حمله يوم 20 مارس من غضب شعبي قد يحمل بشاير إرادة جماهيرية ذاقت طعم الحرية ولو ليوم وليلة.. فكان يوم 21 مواجهة بين جماهير غاضبة تلجأ إلى الشارع لتعبر عن تضامنها مع شعب العراق ورفضها للاستبداد والقهر والبطش الأمني وبين سلطة عبأت ترسانتها البوليسية.. ضباطا وجنودا وكلابا وهرافات لمواجهة هذه الجماهير وقمع مظاهراتها بالعنف والاعتقال والطوارئ لعل وعسى أن تلقن الناس درسا فينسوا مذاق الحرية يوم 20 مارس.

ومهما حاول الاستبداد أن يمحو يومي 20، 21 مارس من ذاكرة الجماهير.. فإن ذكراهما لن تمحى، ولا يجوز لأي قوى سياسية تقدمية، منحازة لمصالح الجماهير أن تتغاضى عن الدروس التي حملتها أيام 20 و21 مارس..

لقد كشفت الجماهير، ونحن معها، عن وعيها بما تعيشه مصر من تبعية للإمبريالية الأمريكية.. وأن تلك التبعية هي التي سمحت للسفير الصهيوني والأمريكي بالبقاء على أرض مصر في تحد سافر لمشاعر الشعب المصري ومطالبه.. وهي التي تعيد رسم المنطقة العربية بما يحقق مصالح السوق الرأسمالية العالمية على حساب الطبقات الشعبية الفقيرة وهي التي تدفع بالمصالح الرأسمالية إلى مركز المسرح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد فتمهد الأرض للأغنياء بدماء وقوت الفقراء.. وهي التي تحمي نفسها من غضب الشعب بقوانين طوارئ لا تنقطع واعتقالات بلا حدود وتعذيب يكاد أن ينال كل من تقاطع طريقه مع سلطات الأمن لكونه معارض أو في أحيان كثيرة لمجرد كونه فقير..

لم يعد هناك في مصر من لا يتحدث عن ضرورة "التغيير".. فقد أصبح من الصعب أن يسترهم الوضع على ما هو عليه. وسوف يكون هناك أكثر من برنامج للتغيير.. بل أن النظام نفسه يطرح برنامجا للتغيير، يستبدل فيه بعض الوجوه ويطور فيه بعض ديكرات الديمقراطية ليكمل الصورة على حين يبقى منحازا لنفس المصالح.. مستغلا لنفس الطبقات.. لقد آن الأوان أن تتكاتف جهود المناضلات والمناضلين وكافة القوى والتيارات المصرية من أجل بناء حركة ديمقراطية تحمل برنامج التغيير بواسطة الجماهير ومن أجل مصالح الجماهير ..

حركة واعية بأنه لا ديمقراطية حقيقية إذا لم ينتزعها نضال الشعب المصري.. وأن تحقيق الديمقراطية هو شرط أساسي من أجل أن يؤدي العداء للاستعمار والصهيونية ثماره ومن أجل الوقوف ضد الاستبداد والديكتاتورية ومن أجل النضال ضد الفساد وسياسات الاستغلال.

حركة مفتوحة أمام الجميع، تعبر عن أوسع تحالف ينتظم على مبدأ التغيير مع الناس ومن أجل مصالح الناس وعلى رأسها مصالح فقراء شعبنا.

حركة تستهدف البناء وسط الجماهير وفتح الطريق أمام المبادرات الشعبية الجماهيرية باستخدام كافة السبل الديمقراطية وتؤمن بأنه لا تغيير حقيقي سوى بالجماهير.. ومن أجل مصالحها.

حركة تتجمع حول شعارات ومواقف موحدة لكنها لا تلغي التمايز وحرية التعبير بين مكوناتها، ولا تخضع للوصاية من أية جهة كانت..

حركة لا تنفصل عن النضال العالمي ضد وحشية الرأسمالية العالمية وضد الحرب وضد الهيمنة الأمريكية..

فلنعمل معا على بناء "حركة 20 مارس" حركة تنتظم حول المبادئ الأساسية التالية:

أولاً: النضال ضد الاستبداد والديكتاتورية:

23 عاما من الطوارئ والمحاكم العسكرية.. آلاف من الشباب يملئون المعتقلات.. تعذيب وقهر داخل زنازين مباحث أمن الدولة وأقسام الشرطة.. دولة بوليسية لا تحترم حتى ما صنعتها هي نفسها من ديكرات الديمقراطية المزعومة المرهونة بمنح المعونة الأمريكية واتفاقيات الشراكة الأوروبية ومتوسطة.. وتقيد، بالقانون أو بدونه، لكل ما تعنيه الديمقراطية بالنسبة للناس.. إن نضالا ضد الاستبداد والديكتاتورية يعني النضال من أجل إسقاط حالة الطوارئ ووقف استخدام المحاكم العسكرية سيفا مسلطا على رقاب البشر.. كما يعني النضال ضد التعذيب والاعتقال.. وضد السلطات المطلقة لأجهزة الأمن.. وضد أبدية السلطة لرئيس الجمهورية وتوريث نظام الحكم.. إنه نضال من أجل حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه.. من أجل إطلاق حرية التنظيم والتجمع والتظاهر والإضراب.. من أجل حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات واللجان الشعبية.. من أجل احترام حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال القهر على أساس الطبقة أو الجنس أو الدين أو العقيدة.. من أجل دولة مدنية تكفل حرية التعبير والاعتقاد وكافة حقوق المواطنة غير المنقوصة للجميع.. من أجل انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح.. من أجل مؤسسات تشريعية يترشحها الناس دون تدخل أو تزوير.. من أجل دعم الاستقلال الكامل للقضاء. إن "حركة 20 مارس" هي حركة ضد الاستبداد والديكتاتورية، ومن أجل التغيير الديمقراطي الشامل الذي تكون فيه جماهير الشعب طرفا أصيلا وفاعلا.

ثانياً: النضال ضد الفساد وسياسات الاستغلال والإفقار :

الفساد والنهب يعتصران ثروات البلاد.. حكام ووزراء جالسون على مقاعدهم لأكثر من عشرين عام.. الرأسماليون اللصوص وحاشية وأتباع المسؤولين جرفوا أموال البنوك المصرية وامتألت الصحف القومية نفسها بأخبار فضائحهم المالية.. على حين أن الملايين من الشباب عاطلون عن العمل.. والملايين في الريف والمدن يعيشون تحت خط الفقر.. إن ما تمر به البلاد من أزمت اقتصادية سوف يتفاقم.. وسوف يزداد ثراء من أثروا ويزداد فقر من افتقروا في ظل سياسات لم تترك شيئاً، لا صحة ولا تعليم ولا سكن ولا عمل، إلا وجعلته سلعة تتوفر لمن يقدر عليها.. أما من لا يقدر فلا مكان له على خريطة البلاد. إن "حركة 20 مارس" هي حركة ضد الفساد.. ضد نهب البلاد.. ضد تشريد العمال ورفع الأسعار وزيادة معدلات البطالة والإفقار لجماهير الشعب.

ثالثاً: العداء للاستعمار والصهيونية:

بلادنا في حالة تبعية ونظامها يلعب من الأدوار ما يستكمل خطط الاستعمار والصهيونية. لقد اغتصبت فلسطين.. وكل يوم يقتل ويعتقل عشرات من الشباب الفلسطيني وتهدم المنازل وتجرف الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.. وانتفاضة باسلة تذبح في كل يوم بأيدي الصهاينة المدعومين بالأمريكان وبنواطير الأنظمة العربية بالتطبيع أو الصمت.. ولا زالت السفارة الإسرائيلية مفتوحة في القاهرة ولا زال العلم الإسرائيلي يرفرف في سماء البلاد. كما تم تدمير ونهب العراق على حين وقفت الأنظمة العربية بين صامت ومراقب ومتحالف سرا أو علنا إلى أن اكتمل الاحتلال وبدأ الناهبون يقتسمون الغنائم فيما بينهم.. شعب أنهكه حصار أربعة عشر عاماً واستبداد أربعة عقود يقدم لقمة سائغة للاستعمار الأمريكي البريطاني الذي يستبيح ثرواته وتراثه ويسعى إلى السيطرة على مستقبله.. ولا زال على أرض بلادنا أربعة قواعد عسكرية أمريكية دعمت العدوان على العراق وجاهزة لدعم العدوان المخطط على أي شعب من شعوب المنطقة.. ومصر ليست بعيدة عن مواجهة نفس المصير. إن "حركة 20 مارس" هي حركة معادية للاستعمار والصهيونية تناضل ضد التبعية ومن أجل دعم صمود الشعبين الفلسطيني والعراقي.

لم تعد الخيارات المطروحة أمامنا كثيرة.. علينا أن نصنع الديمقراطية بأيدينا ونصوغها معبرة عن مصالح أفقر الطبقات والشرائح الاجتماعية المصرية أو أن تأتينا على شكل هيمنة سياسية أمريكية قد ترتدي ثوب العسكر أو تستبدله بثوب التغيير من أعلى.

من أجل كل ما سبق، نعلن نحن الموقعون على هذا النداء العمل من أجل بناء "حركة 20 مارس من أجل التغيير".

مشروع مبادئ تسيير العمل

تاريخ النشر 4: مارس 2004

"حركة 20 مارس من أجل التغيير" هي حركة سياسية تعمل بالوسائل الديمقراطية من أجل التغيير بواسطة الجماهير من أجل الجماهير وفي المقدمة منهم فقراء شعبنا، وذلك عبر النضال ضد الفساد وسياسات الاستغلال والأفقار، ضد الاستبداد السياسي والديكتاتورية، ضد الاستعمار والصهيونية، ومن أجل مجتمع حر يحفظ حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يحفظ كرامة المواطن وحقه في حياة كريمة.

"حركة 20 مارس من أجل التغيير" هي حركة مفتوحة أمام الجميع، هي اتحاد حر بين أفراد يلتقون حول أهداف التغيير الجذري في بلدنا، ويتجمعون حول مبدأ التغيير بالجماهير ومن أجل مصالحها، دون وضع أي قيود على حق أعضائها ومجموعاتها في حرية التعبير والتمايز من خلال الوحدة حول أهدافها. هي ليست حزب سياسي ولا جبهة بين أحزاب، وهي لا تخضع للوصاية ولا تقبل النقويل من أي جهة كانت.

"حركة 20 مارس من أجل التغيير" تقوم على مبدأ البناء وسط الجماهير وفتح الطريق أمام المبادرات الشعبية، لا تفرض وصايتها عليهم ولا تتنازل نيابة عنهم، وإنما تعمل على مساعدتهم على التغلب على الصعاب التي تواجههم في بناء قدراتهم وتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم على تنظيم جهودهم وحل مشكلاتهم وإدارة شئونهم بأنفسهم.

"حركة 20 مارس من أجل التغيير" تشارك بنشاط في جميع الأعمال والأنشطة التي تتفق وأهدافها بصرف النظر عن الجهة الداعية لها، وفي جميع المبادرات التي تطلقها دفاعاً عن مصالح الجماهير تعمل بروح حشد أوسع القوى المؤيدة لهذه المصالح بصرف النظر عن اتجاهات وأفكار هذه القوى وتتطلق في ذلك من إعلاء مصلحة الجماهير فوق أي اعتبارات أخرى.

تتشكل "حركة 20 مارس من أجل التغيير" لمجموعات العمل أن تتصل فيما بينها لتنسيق الأعمال بغير قيود ومن واجبها أن تخطر السكترارية بأعمالها وأنشطتها، ولها أن تخاطب هيئة النشر أو هيئة الانترنت مباشرة لنشر أخبارها أو التعبير عن وجهة نظرها حول الأمور والقضايا التي تهم الحركة، وهو حق أصيل لكل عضو في الحركة.

الاجتماع العام والهيئات المنبثقة عنه:

- يتشكل الاجتماع العام للحركة من مجموع أعضاء الحركة (في المرحلة الحالية) وينعقد مرة كل عام - على الأقل - لتقييم الأوضاع بشكل عام وأداء الحركة بشكل خاص ووضع توجهات العمل للفترة التي تلي

الاجتماع، وقرار اعلان المبادئ السياسية للحركة ومبادئ تسيير العمل أو تعديلها، ويحدد الاجتماع جدول اعماله كبنء أول في كل انعقاد.

- يحدد الاجتماع العام للحركة في كل اجتماع موعء انعقاده التالي، ويمكن دعوته للاجتماع قبل الموعء المحدء اذا طلب ذلك ثلث الأعضاء أو مجموعات العمل.
- الاجتماع العام للحركة هو السلطة الوحيدة التي تملك حق اتخاذ القرارات التي تتصل بواقع الحركة ومستقبلها، وتقييم عمل الأفراد والمجموعات ومدى التزامها بأهداف الحركة في نشاطاتها، وتتخذ جميع القرارات في الاجتماع العام بالتصويت المباشر بأغلبية 50% + 1، باستثناء اقرار اعلان المبادئ السياسية ومبادئ تسيير العمل وتعديلها واتخاذ القرارات بتعليق عضوية أو فصل الأعضاء أو المجموعات المتهممة بالخروج عن أهداف الحركة والتي يلزم لها أغلبية الثلثين على الأقل.
- للاجتماع العام أن يشكل ما يشاء من اللجان والهيئات المعاونة التي لا يتغير تشكيلها الا في الاجتماع التالي بقرار منه، ويجب عليه أن يشكل على الأقل: سكرتارية ولجنة تحرير للنشرة ولجنة مسئولة عن موقع الانترنت. ويجري الاختيار بالانتخاب المباشر من بين المتقدمين للعضوية.
- جميع اللجان والهيئات المعاونة تتشكل من عءء لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن تسعة أعضاء، ويحل الحاصل على أعلى الأصوات محل العضو الذي يتعذر علي القيام بأعماله لأي سبب من الأسباب.
- تتلخص مهام السكرتارية المنتخبة في التنسيق بين المجموعات عبر تلقي أخبارها وجعلها متاحة لباقي الأعضاء وتشجيع مبادرات الأعضاء والمجموعات بنشر أخبارها ودعوة الآخرين لمساعدتها، ولها الحق كأى هيئة أخرى في الحركة في اصدار البيانات واطلاق المبادرات.
- تتولى السكرتارية مهمة التحضير للاجتماع العام وتقوم بإدارته ما لم يقرر الأعضاء غير ذلك خلال انعقاده.
- كل انتخاب للسكرتارية يجب أن يتضمن تجديد ثلث أعضائها على الأقل، وفي جميع الأحوال لا يمكن لأي عضو الاستمرار في عضوية السكرتارية لأكثر من دورتين متتاليتين.
- انتخاب السكرتارية والهيئات المعاونة لا يتم الا في الاجتماع العام السنوي للحركة ما لم يقرر أعضاء أي اجتماع عام اعادة انتخاب بعض أو كل هيئاته.

المبادئ الأساسية للعمل في "حركة 20 مارس من أجل التغيير" هي:

1. اطلاق مبادرات الأعضاء والمجموعات واللجان وحققها المطلق في ادارة أعمالها بالشكل الذي تقرر.

2. اعلاء شأن الجوانب المشتركة والسعي المخلص للوصول لتوافق عام في كل المسائل الأساسية، والتصويت المباشر هو السبيل لحسم الاختلاف في وجهات النظر في حالة تعثر الوصول لتوافق عام.
 3. السلطة الوحيدة في "حركة 20 مارس من أجل التغيير" هي للاجتماع العام.
 4. أي حالات تطرأ ولم يتم التعرض لها في قواعد تسيير العمل أو بنود هناك اختلاف حول تفسيرها تعالج انطلاقاً من هذه المبادئ الأساسية.
- ن عضوية تنتظم في مجموعات للعمل على أساس نشاط جماهيري موقعي (جغرافي-فئوي-...) أو لجان نوعية (فكرية-ثقافية-...)، وسكرتارية للتنسيق وتبادل المعلومات وهيئات أخرى يشكلها الاجتماع العام للحركة حسب الحاجة، ونخص منها هيئة اصدار النشرة والهيئة المسؤولة عن انشاء وتطوير موقع للحركة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

العضوية :

- يصبح عضوا في الحركة كل مصري يرغب في ذلك ويعلن موافقته على أهداف الحركة كما يوضحها اعلان المبادئ السياسية الذي يقره الاجتماع العام للحركة، ويمارس العمل من اجل تحقيق هذه الاهداف من خلال مجموعات العمل أو اللجان النوعية.
- يمكن لأعضاء الأحزاب السياسية الانضمام للحركة بشكل فردي، ولا تصدر الحركة حق كل عضو فيها في التعبير بحرية عن أفكاره ومعتقداته ولا في الدفاع عن آراءه سواء داخل الحركة أو خارجها.

مجموعات العمل:

- تتشكل مجموعات العمل بمبادرة الأعضاء للعمل على تحقيق أهداف الحركة في أحد المواقع المهنية أو الجغرافية، في المصانع أو القرى أو الأحياء السكنية، في المدارس أو المعاهد العلمية أو الكليات والجامعات، في النقابات العمالية أو المهنية أو الاتحادات والروابط و المنظمات الجماهيرية أيا ما تكون.
- يمكن لمجموعات العمل أن تتشكل على أساس لجان نوعية (اصدار نشرة - جماعة أبحاث - ... الخ)، ويفضل في جميع الأحوال أن ينخرط أعضاء اللجان النوعية في العمل في أحد المجموعات الجماهيرية، حيث يمكن لعضو الحركة العمل من خلال أكثر من مجموعة عمل حسب ظروفه وامكاناته.
- تخطر مجموعات العمل السكرتارية بتشكيلها (الأعضاء - مجال العمل)، وبأية تغيرات تطرأ على هذا التشكيل (انضمام أعضاء جدد - خروج أعضاء - تغيير نطاق النشاط ...)

- لمجموعات العمل أن تصدر ما تشاء من بيانات أو دراسات أو نشرات على أن تصدر جميعها باسم "حركة 20 مارس من أجل التغيير - مجموعة ..".

أول مطلب للجماهير، قفل سفارة وطرد سفير عدو جبان .. وحكومات عربية أكثر جبنا

تاريخ النشر 22 مارس 2004

مرة أخرى تعلن الهمجية الصهيونية أنها سوف تعيث في الأرض إرهابا وموتا ودمارا طالما أن أحدا لا يقف في طريقها.. وطالما الرأي العام العالمي يختار الصمت والمراقبة عن بعد لأكثر جرائم التاريخ وحشية.. وطالما الأنظمة العربية مكبله بتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن اتخاذ مجرد الإجراءات الشكلية لحفظ ماء الوجه إزاء الإجرام اللانهائي لآلة الحرب الصهيونية.

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين أثناء خروجه من أداء صلاة الفجر في غزة ليس مجرد جريمة إضافية في حق الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة للاحتلال الصهيوني بل هي صفة على وجه كافة الحكومات العربية الغارقة في مذلة الصمت والشجب والإدانة.. لا حول لها ولا قوة سوى قمع شعوبها، كما أنها صفة للمروجين لمشاريع "السلام" الأمريكية الصهيونية التي لا تستهدف في حقيقتها سوى وقف انتفاضة الشعب الفلسطيني والقضاء على المقاومة خدمة للمخططات الإسرائيلية.

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين، أحد أهم رموز المقاومة ضد الاحتلال، جريمة بشعة تستهدف اغتيال خيار المقاومة ذاته، وهي لن تكون آخر الاغتيالات كما لم تكن أولها.. فطالما هناك احتلال صهيوني لن تتوقف الاغتيالات.. وطالما الولايات المتحدة الأمريكية تدعم ذلك الكيان في مواجهة العالم لن تتوقف الاغتيالات.. وطالما الأنظمة العربية الحاكمة خائنة لشعوبها وللشعب الفلسطيني في معركته من أجل التحرير لن تتوقف الاغتيالات.. لكن المقاومة أيضا لن تتوقف.

ولو كنا لا نملك السلاح للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني دفاعا عن حريته وحريتنا، استقلاله واستقلالنا.. كرامته وكرامتنا فلا أقل من أن نلتف جميعا، أفرادا ومجموعات، أحزابا ومنظمات، نقابات مهنية وعمالية، من أجل تفعيل سلاح المقاطعة للبضائع الإسرائيلية والأمريكية، واستخدام كافة السبل الديمقراطية من بيانات وتجمعات واحتجاجات ومظاهرات واعتصامات وإضرابات من أجل:

قطع كافة العلاقات مع العدو الصهيوني وإغلاق السفارة الإسرائيلية في القاهرة وطرد السفير الإسرائيلي من على أرض مصر.

وقف صفقات تصدير الغاز المصري إلى دولة الكيان الصهيوني وكذلك وقف صفقات الأسمدة التي استخدمها العدو الصهيوني في بناء جدار الفصل العنصري ومحاسبة المسؤولين المتورطين فيها على اعتبار كونهم يساهمون مساهمة مباشرة في دعم الكيان الصهيوني.

مطالبة مجلس الشعب المصري بعدم المشاركة في ما يسمى باحتفالات اتفاقية السلام التي كان ينوي المجلس السفر إلى إسرائيل للمشاركة فيها وأن يتقدم رئيس المجلس باعتذار للشعوب العربية عن نيته المعلنة بالاشتراك في تلك الاحتفالات الوقحة.

فلتتجمع جماهير الشعب المصري وقواه وأحزابه السياسية ونقاباته ومؤسساته المدنية للتظاهر عند النصب التذكاري أمام جامعة القاهرة يوم الخميس الموافق 25 مارس 2004، الساعة الثانية عشرة ظهرا مطالبين بطرد السفير الإسرائيلي وإغلاق السفارة ووقف كافة أشكال التطبيع.

مبادئ، برنامج وآليات التحول الديمقراطي الحقيقي - مشروع للمناقشة

تاريخ النشر 20 مايو 2004

تتفق كل القوى الوطنية على اختلاف منطلقاتها الفكرية واتجاهاتها السياسية وبرامجها الاجتماعية، على أن وقف حالة التدهور في جميع مناحي الحياة في بلادنا غير ممكن دون إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي، ينهي إلى غير رجعة نظام الحكم الاستبدادي المتمثل في الحكم الفردي المطلق والمستند إلى ترسانة من القوانين المقيدة للحريات وإلى هيمنة البيروقراطية وأجهزة الأمن واستخفافها بكل القوانين في ظل أحكام عرفية دائمة وزج للمعارضين في السجون والمعتقلات وتعذيب وترويع للمواطنين في أقسام الشرطة وتزوير الانتخابات وتعطيل الأحكام القضائية، وباختصار إنهاء كل مظاهر حكم الدولة البوليسية القائمة.

إن التغيير الديمقراطي المنشود لابد وأن يستند إلى الإقرار غير المشروط بالحقوق المتساوية للمواطنين دون تفرقة على أساس الجنس أو الدين أو العرق. وإذا كانت الديمقراطية تعني بالأساس المشاركة الواسعة للجماهير في كل مستويات اتخاذ القرار والرقابة على تنفيذه، فإن تمكين الجماهير من هذه المشاركة - فعلا لا قولا - يعني فضلا عن حرية الفكر والتعبير والتنظيم والحركة والتغيير من خلال تداول السلطة، احترام آدمية المواطن وحقه في العمل والسكن الصحي الملائم والتعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية وخدمات ومرافق عامة تليق بالإنسان. وبغير العمل من أجل تحقيق هذه الحقوق الأساسية المعترف بها في مواثيق حقوق الإنسان، وبدون تأمين هذه الحقوق لكافة المواطنين دون تمييز وضد العصف بها سواء ضد مظاهر الاحتكار والاستغلال والفساد أو بسبب النشاط السياسي أو النقابي أو غيره، يصبح الحديث عن المشاركة - أي الديمقراطية - مجرد غطاء لهيمنة أقلية، أيا ما كان وصفها، على مقدرات الشعب.

برنامج التحول الديمقراطي:

1. إلغاء حالة الطوارئ والنضال ضد محاولات تقنينها عبر تعديل القانون الجنائي العادي.
2. تعديل الدستور من أجل:
 - انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا حرا مباشرا من بين أكثر من مرشح
 - إقامة نظام جمهوري برلماني عبر تقليص السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية في المادة 74 من الدستور ، وإقرار مبدأ مسؤولية الحكومة أمام البرلمان.

- تحويل مجالس الحكم المحلي في القرى والأحياء والمدن والمحافظات إلى برلمانات حقيقية تملك كل السلطات التشريعية والرقابية على المستوى المحلي.
 - إقرار مبدأ انتخاب جميع المسؤولين من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والعمد في القرى وشيخ الأزهر والمحافظين وغيرهم.
 - 3. إطلاق حرية التنظيم للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الفلاحية والطلابية والجمعيات والروابط الاجتماعية والثقافية والمهنية وغيرها مما يتطلب:
 - إلغاء قانون الأحزاب.
 - إلغاء القانون 100 وإطلاق حق الممنيين في تنظيم شئونهم بأنفسهم
 - حرية التعدد في النقابات العمالية وحق العمال المطلق في تأسيس النقابات والاتحاديات وحق التنظيم النقابي في الشركات الخاصة والاستثمارية الأجنبية والمشاركة.
 - 4. إطلاق حرية الانتخاب والترشيح والدعاية الانتخابية ووقف كافة أشكال التدخل الإداري والبوليسي في الانتخابات.
 - 5. إعادة أجهزة الأمن إلى حجمها الطبيعي وإخضاع الشرطة وأقسامها للرقابة القضائية ورقابة المجالس الشعبية المنتخبة، وقصر التجنيد الإجباري على الجيش دون الشرطة، وسن قوانين مشددة لضمان وقف كافة أشكال التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وتوقيع العقوبات الصارمة على المتورطين فيها.
 - 6. تأكيد استقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية وإلغاء كافة أشكال المحاكم الاستثنائية
 - 7. إلغاء كافة أشكال الوصاية على حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي سواء من أجهزة الرقابة الحكومية أو من السلطات الدينية، وإلغاء وزارات الإعلام والثقافة وأجهزة الرقابة على المصنفات والأجهزة المماثلة لها.
 - 8. إقرار مبدأ حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وعدم التفرقة بين المواطنين على أساس الدين، مما يتطلب إلغاء خانة الديانة من كافة أوراق إثبات الشخصية.
- آليات العمل من أجل تحقيق برنامج التحول الديمقراطي:**
- لا يتسع المجال هنا للتفصيل في آليات الممارسة النضالية وصولاً لتحقيق التغيير الديمقراطي المنشود ونكتفي برصد ما نعتبره أسس هذه الممارسة، وهي:

1. ان الحريات الديمقراطية لم تأت للشعوب يوما منحة من حاكم أو تهبط عليها من السماء، وإنما علينا انتزاعها من سلطة تتمسك بانفرادها بالحكم ولسوف تسعى التمسك به حتى النهاية، ويعني ذلك في الممارسة:

■ رفض الانصياع لاستبداد السلطة وانتهاكها للدستور في كل ما يتعلق بالحريات الديمقراطية، الأحزاب وعلى القوى المحجوبة عنها الشرعية أن تبتدع الأشكال الملائمة للإعلان عن تواجدها الرسمي على ساحة العمل السياسي دون انتظار التصريح بذلك، كما يجب على الأحزاب الشرعية أن تتمرد على محاولات التضييق عليها وحصر نشاطها في المقرات.

■ يجب ممارسة كافة أشكال التعبير عن الرأي وأساليب الاحتجاج السلمي المشروعة دون استئذان، ويكفي الإعلان المسبق عنها على أوسع نطاق.

2. ان سعي السلطة السياسية في مصر لعزل الجماهير عن ساحة العمل السياسي، وحصره في أضيق نطاق ممكن للنخب الاجتماعية والسياسية، يجب أن يقابل بالسعي لجذب أوسع الجماهير - وخاصة المنظمة في نقابات واتحادات وجمعيات - للعمل السياسي بأشكاله المختلفة، ويتطلب ذلك من النخبة السياسية الدفاع عن مصالح الجماهير وتبني مطالبها العادلة والانخراط في كفاحها اليومي من أجل تحسين ظروف معيشتها، وكذلك السعي معها لتنظيم نفسها من أجل انتزاع حقوقها.

3. التضامن: عند أي انتهاك من جانب السلطة للحقوق السياسية الديمقراطية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للمواطنين، يجب على جميع القوى السياسية تنظيم أوسع حملات التضامن مع ضحايا الانتهاكات يصرف النظر عن ميولهم السياسية، وفي جميع الأحوال يجب تصعيد النضال ضد كل أشكال انتهاك حقوق الإنسان وضد التعذيب وضد إهانة المواطنين في أقسام الشرطة، وبناء آلية فعالة لوقف هذه الانتهاكات والتصدي لها.

طريق الألف ميل يبدأ بخطوة، لتكن معركة انتخاب رئيس الجمهورية 2005 البداية:

ان تمركز كافة السلطات في يد رئيس الجمهورية يجعل من معركة انتخاب رئيس الجمهورية في أكتوبر 2005 ساحة بالغة الأهمية للنضال من أجل التحول الديمقراطي المنشود وإكساب النضال من أجل الديمقراطية عمقا شعبيا بعد أن فقد الناس الأمل في التغيير مع استمرار الرئيس حسني مبارك ومعاونوه 23 عاما في الحكم، ومع ما رسخ في قناعة الناس من أن تداول السلطة في مصر وما شابهها من بلاد يعني تحديدا تغيير قمة السلطة.

والفرصة تبدو متاحة لاختبار بعض الآليات السابق ذكرها، ونعني تحديدا انتزاع ما نطالب به عبر ممارسته، وفرضه عبر ممارسة أوسع الضغوط وحشد كل القوى في سبيل تحقيقه. ويعني ذلك في هذه الحالة إعلان أكثر من قوة سياسية - منذ الآن - عن أسم مرشحها لانتخابات الرئاسة القادمة وإعلان برنامجه وحشد أوسع التأييد الممكن له، عبر المؤتمرات وجمع التوقيعات والإعلان في الصحف والتجمعات الاحتجاجية أمام مجلس

الشعب وغير ذلك من الأساليب الكفاحية، ولتتركز كل الجهود في هذه المرحلة حول شعار واحد: "تعديل الدستور للسماح بانتخاب رئيس الجمهورية بين أكثر من مرشح".

وإذا كنا ندرك أن معركتنا طويلة وأنها لا نتوقع كسبها منذ الجولة الأولى، فيجب أن نعد للمرحلة الثانية من المعركة والتي تبدأ بتسمية مجلس الشعب للرئيس مبارك مرشحا وحيدا للرئاسة، حيث يمكن لجميع القوى أن تتفق على اسم مرشح وحيد للمعارضة وعلى برنامج العمل المشترك تحت شعار "نعم للتغيير.. لا لمبارك".

ان خوض تلك المعركة بالشجاعة المطلوبة والكفاءة الممكنة يمكنه أن يجذب إلى ساحة معركة التغيير الديمقراطي في مصر قطاعات واسعة من الجماهير الطامحة إلى التغيير الحقيقي، وهذا وحده مكسب كبير لنضالنا الديمقراطي فليس خافيا على أحد أن عزوف الجماهير عن المشاركة بأسا وخوفا - وهو ما يحاول النظام الحالي تكريسه - هو الحلقة الرئيسية التي ينبغي كسرها لكي تتفتح أمام بلادنا آفاق التغيير الديمقراطي الذي نسعى إليه ونحلم به مع جماهير شعبنا.

مقترح للمناقشة..معا من أجل الخبز والحرية

بقلم: يحي فكري

تاريخ النشر 10: سبتمبر 2004

ليس سرا على أحد أن الشعب المصري هو واحد من أفقر شعوب العالم. هذا الواقع المرير الذي يحاول النظام إنكاره هو الحقيقة اليومية التي نعيشها.. ورغم كل ما يدعيه النظام ويحاول أن يبيعه للخارج تبقى الحقيقة هي أن فقراء المصريين معرضون اليوم للموت جوعا، ليس بسبب نقص الإنتاج أو قلة الموارد أو زيادة السكان كما يريدوننا أن نصدق، وإنما بسبب الاستغلال الرأسمالي والفساد الذي يعيش في كل أركان الحكم. ملايين المصريين يسكنون العراء والمقابر جنبا إلى جنب مع ملايين الشقق الخالية والمغلقة التي يشتريها أصحابها من باب الاستثمار. ملايين المصريين يعانون الجوع والعري والمرض وسوء التغذية جنبا إلى جنب مع الأسواق التي تفيض بأطنان الطعام والملابس التي لا تجد من يقدر على دفع ثمنها. هؤلاء الذين يعيشون بلا مأوى ويعانون من الجوع والعري، هم أنفسهم الذين شيدوا بعملهم تلك البيوت وزرعوا المحاصيل وأنتجوا الطعام والملابس، وقد آن الأوان لأن يعمل هؤلاء على انتزاع نصيبهم من تلك الثروة المركزة في أيادي قلة..

ولا يقتصر الأمر على الحرمان والفقر والتجوع، بل لئن لابد لهذا النظام، كي يقدر على الاستمرار في استغلالنا ومص دمائنا، أن يقبض على أنفاسنا، وأن يمارس أشد أنواع الاستبداد والقمع على الجماهير الفقيرة في مصر. ثلاثة وعشرون عاما عاشها فقراء هذا الشعب تحت حكم مبارك الذي يعتبر واحدا من أشد نظم الحكم استبدادا في العالم. يسلطون على رقابنا سيف الطوارئ، ويحاصرون الشعب بجيش مدجج بالسلاح.. يمنعون كل محاولة للتعبير أو الاحتجاج، ويلقون بكل من يقف في طريقهم في سجون لا يرى فيها نور الشمس.. يزورون الانتخابات، ويغتصبون السلطة.. وأخيرا وليس آخرا يحاولون توريث مصر والمصريين لجمال مبارك، وكأننا متاعا أو عقارا، أو كأننا عبيد يحق لهم أن يفعلوا بهم ما يشاءون!

لكن أبدا! فليرتفع صوتنا كما ارتفع صوت عرابي في وجه طاغية آخر كان يحكم مصر: "لقد خلقنا الله أحرارا، ولم يخلقنا تراثا أو عقارا، ووالله الذي لا إله إلا هو لن نورث أو نستعبد بعد اليوم".

سنناضل من أجل الخبز والحرية.. سنناضل من أجل حياة أفضل لنا ولأبنائنا.. سنناضل من أجل زوال الطغيان والفقر والمذلة.. سنناضل من أجل مطالب نتوق إليها ولن نقبل بسواها..

* * *

أولاً، من أجل العدالة الاجتماعية:

بعد ثلاثة وعشرون عاماً من حكم مبارك، وبعد ثلاثون عاماً من بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي أصبح الفقر في بلادنا هو عنوان الحياة. الغالبية العظمى من المصريين تعيش تحت خط الفقر. لم يعد في مقدور العمال والفلاحين والمهمشين وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى توفير لقمة العيش. لم يعودوا قادرين على توفير احتياجاتهم الأولية من المأكل والملبس والتعليم والعلاج والسكن والمواصلات، بل أصبح الانتحار هو في بعض الأحيان ملاذ الناس من ضيق الحاجة. وبينما تنتشر البطالة ويتسع الفقر، يزداد الأغنياء في مصر ثراء وتوحشا، حيث تتركز الثروة في يد قلة تسيطر على مراكز النفوذ بالفساد والاستبداد. لم تكف بما جنته من ثروات وما نشرته من فقر، لكنها لازالت تسعى في كل يوم إلى المزيد والمزيد من قهر الطبقات المطحونة التي تدفع من حياتها وحياة أبنائها ثمناً لإثراء السلطة وأتباعها. لذلك كله فإننا نناضل من أجل:

الخبز للفقراء

التصدي للارتفاع الجنوني للأسعار بفرض تسعيرة جبرية على جميع السلع والخدمات، وإعادة الدعم الحكومي لجميع السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون، بحيث يتم توفيرها جميعاً بأسعار يقدر عليها الكل، ومضاعفة الأجور إلى الحد الذي يسمح بتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لجميع المواطنين، مع ربط الأجور والأسعار في سلم متحرك حتى يضمن الفقراء لقمة عيشهم..

العمل حق لكل مواطن

ضمان الحق في العمل لجميع المواطنين بلا استثناء، والتصدي لظاهرة البطالة بإعادة الالتزام الحكومي بتشغيل جميع الخريجين، مع صرف إعانة بطالة لجميع المتعطلين عن العمل لا تقل عن الحد الأدنى للأجور (الذي يجب أن يتم مضاعفته إلى الحد المقبول) وإلغاء كافة القوانين واللوائح الإدارية التي تسمح بفصل العمال أو توقيفهم عن العمل تحت أي ظرف من الظروف، ومنع وتجريم كافة أوجه عمالة الأطفال تحت سن الثمانية عشر عاماً.

الأرض لمن يزرعها

تحقيق إصلاح زراعي جذري بمصادرة جميع ملكيات الأراضي الزراعية الكبيرة وتوزيعها على فقراء الفلاحين ومعدمي الريف، بحيث يتوفر لجميع الأسر الفلاحية حيازة ما بين ثلاثة إلى خمسة أفدنة من الأراضي الزراعية. وتشجيع ودعم التعاونيات الزراعية، حتى يقدر صغار الفلاحين على توفير المواد الخام والأدوات التي تحتاجها الزراعة وأيضاً تسويق منتجاتهم بأساليب متطورة وبشكل تعاوني جماعي، على أن تقوم الدولة بمنحهم قروضا تعاونية طويلة الأجل دون فوائد لخدمة تلك الأغراض.

السلعة لمن يصنعها

وقف برامج الخصخصة والمعاش المبكر، ومصادرة وتأميم جميع الشركات والمصانع المفلسة أو المتعثرة التي تقوم بتصفية عمالها، وإعادة تأميم جميع الشركات المخصصة التي تعمل في مجال الخدمات الأساسية للمواطنين مثل الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وجمع القمامة، والمواصلات، والاتصالات، وتأميم جميع الشركات الاستثمارية التي تأسست للعمل في تلك المجالات. ومنع الاحتكار وتأميم جميع الشركات الاحتكارية، وإدارة وتشغيل جميع الشركات المملوكة للدولة بواسطة مجالس إدارات يمثل فيها عمالها تكون خاضعة لرقابة شعبية مباشرة.

القضاء على الفساد وأعداء الشعب

التصدي لجميع أوجه الفساد التي صارت تستشري في كل أركان الحكم اليوم، بفرض المحاسبة الشعبية ومراجعة ثروات وممتلكات جميع رجال الدولة والمسؤولين الحكوميين وأسرهم طوال الثلاثين عاما الماضية، ومصادرة جميع الثروات التي يثبت أنها جمعت باستغلال النفوذ، ومصادرة جميع ثروات وممتلكات كل من يثبت عليه تهمة الفساد، وفرض عقوبات مشددة على جرائم الفساد؛ والإعلان عن كافة الثروات المهربة خارج مصر، مع السعي بكل السبل إلى استعادتها وضمها لميزانية الدولة، وإلغاء كافة الامتيازات والمكافآت التي يحصل عليها كبار رجال الدولة والمسؤولين الحكوميين؛ وإخضاع التمويل المصرفي، والقرارات الحكومية بتخصيص الأراضي والعقارات، وجميع العطاءات والمناقصات الحكومية لرقابة شعبية مباشرة، مع الإعلان عن كل ما يخص تلك الأمور بطريقة تضمن الشفافية الكاملة.

التوزيع العادل للثروة

إعادة توزيع الدخل القومي لصالح جماهير الفقراء، وذلك بتعديل ميزانية الدولة وتقليص، إلى أدنى حد، ميزانيات أجهزة الشرطة ومؤسسات القمع المختلفة وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة، وإلغاء جميع أوجه الإنفاق الحكومي الترفي، وتخفيض أجور كبار رجال الدولة والمسؤولين الحكوميين. من ناحية أخرى زيادة الإيرادات بفرض ضرائب تصاعدية على رجال الأعمال وملاك العقارات وجميع أصحاب الثروات، وإلغاء الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات الاستثمارية (على أن يتم رفع حد الإعفاء الضريبي على محدودي الدخل) والاستفادة من الحصيلة الإضافية في الميزانية الناتجة عن تقليص المصروفات وزيادة الإيرادات في دعم الاحتياجات الأساسية للمواطنين على الوجه التالي:

التعليم كالماء والهواء

ضمان مجانية التعليم في جميع المراحل التعليمية من الحضانة وحتى الجامعة، وزيادة فترة التعليم الإلزامي، مع التصدي لظاهرة التسرب من التعليم، وتوفير العدد المطلوب من المعلمين المدربين لكافة المراحل التعليمية ومضاعفة رواتبهم، مع تحسين مستوى جميع الخدمات التعليمية الأخرى بما يضمن لكل الدارسين في التعليم المجاني أعلى مستوى من الرعاية والتحصيل العلمي وتنمية القدرات الذهنية والبدنية، بما يؤدي إلى القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية.. وتوجيه المناهج التعليمية إلى تنمية مهارات وقدرات الطلاب ودفعهم إلى التفكير والبحث العلمي، وتحرير المناهج من الأفكار الجامدة والمحافظة. وإدارة جميع المؤسسات التعليمية العامة بشكل ديموقراطي بواسطة مجالس منتخبة من العاملين بها، وانتخاب نظار المدارس وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات، وإخضاع جميع المؤسسات التعليمية العامة لرقابة شعبية مباشرة.

الصحة حق لك لمواطن

توفير كافة وسائل العلاج والرعاية الصحية الأولية بالمجان لجميع المواطنين، عن طريق تقليص الإنفاق على العلاج الفندقية والتوسع في توفير الخدمات الصحية الأولية لفقراء المدن والريف. ومد مظلة التأمين الصحي لتغطي لئلا الاحتياجات العلاجية للجميع. ورفع مستوى الخدمات الصحية إلى الحد الذي يضمن توفير أفضل سبل الرعاية الصحية المجانية الكاملة. وإعادة الدعم لجميع الأدوية بما يجعل أسعارها في مقدور محدود الدخل، وصرف كل الأدوية الأساسية التي يحتاجها مرضى الحالات الخطرة والمزمنة بالمجان لجميع الفقراء ومحدودي الدخل.

لكل مواطن الحق في سكن آدمي

توجيه جميع الاستثمارات في مجال السكن إلى الإسكان الشعبي والمتوسط، وتوفير وحدات سكنية صحية لكل راغب في السكن بقروض تعاونية طويلة الأجل تكون أقساطها في مقدور محدود الدخل. ومصادرة جميع المساكن الخالية التي لا يحتاجها أصحابها في السكن، وجميع المساكن المعروضة للبيع ولا تباع بسبب غلاء أسعارها، مع تطوير هذه المساكن بحيث تسمح باستيعاب جميع المواطنين والأسر التي بلا سكن وتوزيعها عليهم.

التأمين الاجتماعي حق وليس منحة

وقف نهب الدولة لأموال التأمينات الاجتماعية وضمان التأمين الاجتماعي وتوفير ضمانات تأمينية شاملة لجميع المواطنين في حالات المرض والعجز والشيخوخة، وتوفير معاش لجميع المتقاعدين عن العمل ولجميع الأسر التي بلا عائل.

* * *

ثانياً، من أجل الديمقراطية:

عشرات الآلاف من المعتقلين في سجون تحت الأرض لم يروا الشمس لسنوات دون تهمة أو محاكمة أو حتى تحقيق قضائي، ومئات المدنيين يحالون إلى محاكم عسكرية تصدر أحكام الإعدام بالجملة، وسجل طويل من القتل بالتعذيب الذي أصبح نظاماً ثابتاً في كل السجون وأقسام الشرطة ومقار مباحث أمن الدولة.. ذلك هو قانون الطوارئ الذي يحكم به مبارك مصر طوال ثلاثة وعشرون عاماً من الاستبداد والقمع. يقولون أنهم يستخدمون الطوارئ في مواجهة الإرهاب وتجارة المخدرات، والحقيقة أنهم يستخدموها ضد كل فقير يضعه حظه السيئ في طريق أصحاب النفوذ، وضد كل صاحب رأي معارض للنظام. مبارك ورجاله يتحدثون عن أزهى عصور "الديموقراطية"، بينما لم تشهد مصر طوال تاريخها الحديث استبداداً كالذي شهدته في عهده. لم يعد هناك مخرج إلا بالنضال ضد الاستبداد والديكتاتورية ومن أجل انتزاع الديمقراطية، من أجل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه. لذلك كله فإننا نناضل من أجل:

كفانا طوارئ

رفع حالة الطوارئ وتعديل قانون الطوارئ بما يمنع استخدامه إلا في الحدود المخصصة له، والإفراج عن كافة المعتقلين وكافة المحكوم عليهم في قضايا الرأي، وإلغاء جميع المحاكم الاستثنائية، وجميع القوانين المقيدة للحريات. ومنع ضباط الشرطة ووكلاء النيابة من التحقيق في أي قضية من القضايا، بحيث يقوم قضاة التحقيق دون غيرهم بإجراء التحقيقات وإصدار أوامر الحبس الاحتياطي، على أن تقتصر مهمة وكلاء النيابة على توجيه الاتهام طبقاً للقانون. وإخضاع السجون لرقابة السلطة القضائية، وأقسام الشرطة لرقابة شعبية مباشرة. وإحالة جميع رجال الشرطة المسؤولين عن التعذيب إلى المحاكمة، مع تشديد العقوبات على جرائم التعذيب.

كل الحرية للشعب

إطلاق جميع الحريات السياسية والنقابية، بما يعنيه ذلك من إطلاق الحق في تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات والروابط، ورفع وصاية الدولة تماماً عن جميع الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والطلابية، وعن الجمعيات والروابط الاجتماعية؛ وإطلاق الحق في التنظيم والمشاركة السياسية، ورفع جميع القيود المفروضة على وسائل الاحتجاج الجماهيري السلمي كالإضرابات والمظاهرات والاعتصامات؛ وإطلاق الحق في إصدار الصحف وكافة المطبوعات، ورفع جميع القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، ومنع محاسبة المواطنين عن التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم.

لا للتجديد.. لا للتوريث

النضال ضد التجديد لفترة خامسة لمبارك، والتصدي لمحاولات النظام وعصابة الرأسماليين الاحتكاريين بتحويل مصر إلى جمهورية ملكية وتوريث السلطة لجمال مبارك. والعمل على تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، وتحديد مدة ولايته بفترتين متواليتين فقط، وتقليص سلطاته، وتحويل نظام الحكم إلى جمهورية برلمانية تعبر عن السلطة التنفيذية بها حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب بحرية ونزاهة.

الديموقراطية لمصلحة الجماهير

تطوير نظام الحكم في مصر بما يسمح بسيطرة مجالس شعبية منتخبة من قبل الجماهير على كافة أوجه الإدارة السياسية والاقتصادية، وذلك بتحقيق التالي: إدارة جميع مستويات السلطة المحلية بدءاً من القرى والأقسام والمدن والمحافظات بواسطة مجالس شعبية منتخبة، وانتخاب جميع المسؤولين الإداريين المحليين بدءاً من عمد القرى وحتى المحافظين عبر انتخابات حرة مباشرة؛ إخضاع كافة المؤسسات العامة كأقسام الشرطة والمؤسسات التعليمية والعلاجية والمرافق والشركات العامة لرقابة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة؛ ضمان تمثيل مندوبين منتخبين من العاملين في كافة المؤسسات الاستثمارية والخدمية، العامة والخاصة في مجالس إدارتها؛ إعمال نظام القضاء الشعبي، وضمان الاستقلالية الكاملة للقضاء، وإدارة جميع الأجهزة القضائية بواسطة القضاة أنفسهم عبر الانتخابات المباشرة بينهم؛ رفع شعار الشرطة في خدمة الشعب، وتحويل جهاز الشرطة إلى هيئة نظامية مدنية، وتصفية جميع مؤسسات القمع داخلها، وإخضاعها في جميع مستوياتها للرقابة الشعبية؛ ضمان حرية ونزاهة كافة العمليات الانتخابية في كافة مستوياتها، وإخضاعها في جميع مراحلها للإشراف القضائي.

* * *

ثالثاً، من أجل المساواة والحرية:

لا يقتصر اضطهاد دولة مبارك على فقراء المصريين، وإنما يتعداها بفرض سطوته على جميع القطاعات الاجتماعية المقهورة. وبينما يتشدق النظام طول الوقت بحمايته لحقوق النساء وسماحته مع الأقباط، تكشف وقائع الأمور عن اضطهاده المنظم والسافر لجميع هؤلاء، وعن تأييده لكافة الأنماط الاجتماعية التي تمارس الاضطهاد وتؤيده، ودعمه المتواصل للأفكار الرجعية والمحافظية، واستخدامها للهيمنة على فقراء المصريين. هذا إضافة إلى ما يمارسه من منع وتشهير بكل إبداع حر في الفن أو الثقافة أو البحث العلمي. لذلك كله فإننا نناضل من أجل:

■ معاً ضد كل اضطهاد وتمييز

إلغاء جميع القوانين واللوائح الإدارية التي تميز بين المواطنين والتصدي لكافة الأعراف المستقرة داخل جميع المؤسسات العامة والخاصة، ولكل الأنماط الاجتماعية التي تميز بين المواطنين على أساس الدين، أو الجنس، أو اللون، أو الانتماء الطبقي، أو الأصل العرقي، أو العقيدة السياسية أو الاجتماعية، أو الفئة العمرية، أو الهوية الجنسية. وتجريم أي ممارسة تقوم على التمييز، وفرض عقوبات مشددة على جرائم التمييز والاضطهاد.

■ الرجال والنساء معا بدون تمييز

ضمان المساواة الكاملة بين النساء والرجال في جميع القوانين وكافة أوجه الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان المساواة الكاملة بين النساء والرجال في الأجور وفرص العمل والترقي والتعليم والعلاج والضمانات الاجتماعية، وتعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضمن حقوق النساء الكاملة في العلاقات الأسرية ورعاية الأطفال. والتصدي لكافة الأنماط الاجتماعية التي تحط من وضع المرأة أو تفرض عليها الوصاية، وتجريم كافة صور اضطهاد النساء وفرض عقوبات مشددة عليها، وتعديل المناهج الدراسية بما يكرس قيم المساواة والحرية.

■ الدين لله والوطن للجميع

التصدي لكل صور التمييز على أساس الدين ولجميع الأعراف والأنماط الاجتماعية المتعلقة بهذا الأمر، ومنع أي تمييز على أساس الدين في جميع المؤسسات العامة والخاصة، وتجريم التمييز على أساس الدين وفرض عقوبات مشددة عليه، وتحقيق المساواة للكل بين أصحاب العقائد الدينية المختلفة في جميع القوانين وكافة أوجه الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإطلاق جميع الحريات الدينية، وحق ممارسة طقوس العبادات والشعائر الدينية دون أية وصاية طالما لا تتعدى على حقوق الآخرين ومعتقداتهم، والحفاظ على حرمة وحماية دور العبادة وحق أصحابها في إدارتها وتطويرها. واعتبار أن العقيدة الدينية أمر شخصي يخص صاحبه، وأن الدولة يجب أن تقوم على أسس مدنية لا دينية.

■ الحرية طريق التقدم

إلغاء جميع القوانين واللوائح والأجهزة الرقابية المفروضة على الفكر والثقافة والإبداع الفني والبحث العلمي، وإطلاق حرية الفكر والإبداع دون أية وصاية. وإلغاء جميع القوانين التي تفرض قيود على الحق في ممارسة الإبداع في مجالات الثقافة والفنون والبحث العلمي. وتشجيع جميع المواطنين وضمان حقهم دون تمييز في ممارسة إبداعاتهم ونشرها والدعاية لها، مع إلغاء كل صور الاحتكار والوصاية المفروضة على الحق والفرصة في الإبداع. ونشر مؤسسات عامة للإبداع وتوفير الدعم الحكومي الكافي لها، بحيث تكون متاحة

لجميع المواطنين دون تمييز، على أن يتم إدارتها بواسطة المبدعين أنفسهم. وتشجيع وتنمية مهارات الإبداع الحر في الثقافة والفنون والبحث العلمي.

* * *

رابعاً، من أجل التحرر والاستقلال الوطني:

بينما تطالعنا صور وأخبار آلاف الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني البطل، وهم يتساقطون دفاعاً عن أرضهم وحريتهم على أيدي الصهيونية، أشد الحركات العنصرية في تاريخ البشر سفوراً وتوحشاً، نشاهد مبارك ورجاله وهم يستقبلون السفاحين الصهاينة قتلة الأطفال، ليتواطئوا معهم على قمع الانتفاضة الباسلة. وبينما يتظاهر ملايين البشر في كل أرجاء العالم بما فيها مصر لمنع العدوان الاستعماري على العراق، يقوم مبارك بفتح المطارات المصرية وقناة السويس لعبور جيوش الإمبريالية الأمريكية التي تسعى لاغتصاب العراق ونهب ثرواته. هكذا هي تبعية مبارك ونظامه وخضوعهما للهيمنة الإمبريالية، هذه التبعية التي تمتد إلى الخضوع لشروط الصندوق والبنك الدوليين ولسياسات العولمة، والتي تدعم الارتباط ما بين الرأسماليين المصريين وشركائهم العالميين على حساب تجويع وإفقار عشرات الملايين من الفقراء في مصر. لذلك كله فإننا نناضل من أجل:

لا صلح.. ولا استسلام

قطع جميع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، ووقف جميع إجراءات التطبيع معها، وإغلاق سفارتها في القاهرة وطرد سفيرها من مصر. وإلغاء جميع الصفقات التجارية المتعاقد عليها بين شركات خاصة أو عامة مصرية، وبين مؤسسات أو شركات إسرائيلية، في كل ما يخص تصدير البترول أو الغاز الطبيعي أو الأسمنت أو أية سلعة أخرى. وقطع جميع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وجميع بلدان التحالف الاستعماري التي تحتل العراق، ووقف جميع أشكال التعاون العسكري بين مصر وبين تلك البلدان، بما في ذلك المناورات المشتركة وتقديم التسهيلات العسكرية، وإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في مصر. ووقف جميع مفاوضات التسوية التي تسعى لفرض "سلام" صهيوني إمبريالي على الشعوب العربية. وسحب اعتراف الحكومة المصرية بحكومة العراق العميلة، ووقف جميع أشكال التعاون الاقتصادي أو السياسي معها.

النصر للانتفاضة.. المجد للمقاومة

دعم صمود الشعب الفلسطيني بشكل متواصل ودون شروط إلى أن ينجح في تحرير أرضه وانتزاع حقه في تقرير مصيره، وذلك بتقديم كافة وسائل الدعم المادي والمعنوي إليه وإلى فصائله المناضلة في كل الجوانب

السياسية والاقتصادية والعسكرية، على أن يأتي على رأس ذلك دعمه بالسلح، والسعي بجميع السبل إلى تسليح الانتفاضة الفلسطينية الباسلة. ودعم المقاومة العراقية للاحتلال الإمبريالي بكافة سبل الدعم السياسية والاقتصادية والعسكرية، واعتبار فصائل المقاومة العراقية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العراقي، ومساندتها في كافة المحافل الإقليمية والدولية. والتصدي لجميع محاولات الإمبريالية في العدوان على الشعوب العربية والإسلامية تحت دعوى محاربة "الإرهاب" أو نشر "الديموقراطية".

البشر قبل الأرباح

رفض جميع شروط مؤسسات التمويل الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) ومنظمة التجارة العالمية، وإلغاء جميع الاتفاقات الموقعة معها. والحفاظ على تقديم جميع الخدمات الأساسية للمواطنين بالمجان أو بأسعار في مقدور محدود الدخل، والحفاظ على الملكية العامة للبنوك، وعلى تدخل الدولة في تحديد سعر النقد لصالح الفقراء. والتوقف عن الخضوع للهيمنة الإمبريالية ولسياسات العولمة الرأسمالية، ودعم التعاون مع شعوب العالم المناضلة ضد الإمبريالية، ومع جميع الحركات العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية والحروب الاستعمارية.

هذه هي مطالبنا:

الخبز والحرية للشعب